

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٩١٤

الخميس، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أباري	(النيجر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيدة المنصوري
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة مارك
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيدة ديم لا بي
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إكرسلي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

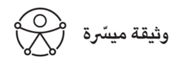
جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد خوان رامون دي لافوينتي راميرس، الممثل الدائم للمكسيك، على اضطلاعه بمهام رئيس المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأنا واثق من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن عميق تقديري للسفير دي لافوينتي راميرس وفريقه على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة السيد كريستيان ريتشر، المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ريتشر.

السيد ريتشر (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني كل الشرف أن أخاطب مجلس الأمن هذا الصباح للمرة الأولى بصفتي رئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وأن أقدم للأعضاء التقرير السابع عن أنشطته.

وفي الشهرين الماضيين منذ تعييني، أتيحت لي الفرصة للتواصل مع الناجين والسلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والشركاء الدوليين، فضلا عن جميع عناصر فريقنا في بغداد ودهوك وإربيل. لقد رأيت رأي العين العمل الجاري في جميع أنحاء العراق، بالتعاون مع شركائنا الوطنيين، لتأمين جمع أدلة حيوية قادرة على بناء أساس قانوني شامل لمحاكمات ذات معايير دولية تجسد بشكل كامل طبيعة الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ضد المجتمعات المحلية العراقية.

وإذ أعرف بحكم التجربة التحديات التي تواجهها السلطات الوطنية في السعي إلى تحقيق العدالة في تلك الجرائم، أعتقد أننا نقف الآن عند منعطف حاسم، ولحظة أمل قد يكون غير متوقع. ومن خلال إعداد موجزات قضايا هيكلية تتناول الجرائم المرتكبة ضد جميع المجتمعات المحلية المتضررة في العراق، ومن خلال إعداد ملفات قضايا مفصلة تربط أعمال ◦ أعضاء محددين في داعش بتلك الجرائم، ومن خلال تسخير التكنولوجيا المتقدمة لخدمة هذا الغرض، يمكننا الآن أن نتصور مشهدا جديدا يحاسب فيه من يعتقدون أن بإمكانهم الهروب من العدالة في محكمة قانونية. وإذا حافظنا على التزامنا الجماعي، وإذا عززنا وحدتنا في التصدي للتحديات المتأصلة التي يشكلها حجم إجرام داعش، أعتقد أن لدينا الفرصة لتحويل الاتجاه من الإفلات من العقاب إلى إحقاق العدالة.

وقبل أسبوع، وقفت في مقبرة جماعية خارج الموصل تحتوي على رفات ضحايا عمليات الإعدام التي نفذها تنظيم داعش في سجن بادوش المركزي في يونيو/حزيران ٢٠١٤. واستمعت إلى قصة أحد الناجين الذي قاسى ذلك الرعب ويعاني من عواقبه الشديدة وهو يسعى إلى المضي قدما في حياته. ورأيت أيضا الالتزام الذي أبدته السلطات الوطنية وأعضاء فريقنا، فضلا عن شركاء آخرين، بالعمل في ذلك الموقع النائي، على الرغم من التحديات الأمنية، بغية دعم جمع الأدلة التي قد ترسي أسس العدالة وضمان قدرة الأسر على دفن رفات أحبائها.

واستأنفنا العمل لاستخراج جثث القتلى وجمع الأدلة الجنائية لاستخدامها في تحديد هوية أعضاء داعش المسؤولين عن تلك الجرائم. ومن خلال العمل مع الناجين وتمكينهم من تقديم شهاداتهم، أعددنا

تقريرا عن الهجمات التي تحمل بصمات عنف داعش ضد العديد من المجتمعات المحلية في العراق.

وتبين الأدلة التي جمعت الإعداد المفصل للهجوم من جانب كبار أعضاء داعش،ثم شن الهجوم صباح يوم ٩ حزيران/يونيه. وقد اقتيد السجناء الذين ألقي القبض عليهم إلى مواقع قريبة من السجن، وعزلوا عن بعضهم البعض على أساس دينهم وتعرضوا للإذلال. ثم قتل ما لا يقل عن ١ ٠٠٠ سجين، معظمهم من الشيعة، بشكل منهجي.

ومن خلال تحليلنا للأدلة الرقمية والوثائقية والأدلة المستقاة من شهادات الشهود والأدلة العدلية، بما في ذلك الوثائق الداخلية لتنظيم داعش، حددنا هوية عدد من أفراد داعش المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم. ومن خلال تجميع تلك البيانات، يمكنني أيضا أن أعلن للمجلس اليوم أننا أنهينا موجز قضيتنا الأولي فيما يتعلق بهذا التحقيق، يضمن تفصيلا لاستنتاجنا بأن الجرائم التي ارتكبها أعضاء داعش في سجن بادوش المركزي تشكل جرائم ضد الإنسانية هي القتل والإبادة والتعذيب والاختفاء القسري والاضطهاد وغير ذلك من الأعمال اللاإنسانية وجرائم الحرب المتمثلة في القتل العمد والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والاعتداء على الكرامة الشخصية.

وبإتمام ذلك التحليل الهيكلي الشامل للجرائم المرتكبة في سجن بادوش، كما فعلنا سابقا بخصوص الهجمات في سنجار وتكريت، نسعى إلى تمتين الأساس الذي يمكن إقامة العدل عليه بالتعاون مع السلطات الوطنية.

وتؤكد الأدلة التي جمعت عن هجمات سجن بادوش المركزي ما قام به داعش من تخطيط مفصل من أجل تنفيذ فظائعه. ويتجلى ذلك النهج المنتظم والاستراتيجي بوضوح أكبر في مسارين رئيسيين آخرين من مسارات التحقيق شهدا تسارعا خلال الأشهر الستة الماضية، وهما مسار التحقيق بشأن قيام داعش بتطوير واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والآليات المالية التي سمحت له بمواصلة حملته العنيفة.

وقد أظهر التحليل الجنائي للأدلة التي أتاحتها لنا السلطات العراقية، والمستقاة من ساحات المعارك، أن تطوير داعش للأسلحة الكيميائية ونشرها لها لم يأتيا نتيجة استغلال التنظيم لظروف مواتية؛ بل كأولوية استراتيجية نفذت وفقا لرؤية طويلة الأجل.

وتبين الأدلة الموجودة لدينا أن داعش حدد بوضوح مصانع إنتاج الأسلحة الكيميائية وغيرها من مصادر السلائف، ثم استولى عليها، واستولى في نفس الوقت أيضا على حرم جامعة الموصل كمركز للبحث والتطوير. وعملت أفرقة صغيرة من الخبراء التقنيين والعلميين المؤهلين، استُقدم بعضهم من الخارج، على تكييف وتحسين البرنامج. ومن خلال تحليل الكُتيبات الإرشادية الداخلية لداعش بشأن إنتاج الأسلحة الكيميائية، نرى البرنامج يتنوع ويصبح أكثر تطورا مع قدوم الخبرات الجديدة.

ويمكن رؤية النتائج في أكثر من ٣ ٠٠٠ ضحية لهجمات داعش بالأسلحة الكيميائية، التي حددها فريقنا حتى الآن. وتبين التحقيقات بشأن الهجمات التي وقعت في تازة خورماتو الاستخدام الناجح لقذائف مدفعية صاروخية متعددة تحتوي على عامل الخردل الكبريتي. وتبين السجلات الطبية في مرافق المستشفيات المحلية أن أطفالا وبالغين كانوا يدخلون المستشفى بسبب الحروق والالتهابات الجلدية والمشاكل التنفسية، فضلا عن الآثار الأطول أجلا، ومنها الأضرار التي تلحق بالصحة الإنجابية للرجال والنساء على حد سواء، والعيوب الخلقية، والإجهاض، والإملاص، والعواقب الصحية الطويلة الأجل على الأطفال المولودين لأبوين معرضين.

وكما هو الحال في جميع أنشطة تنظيم داعش، فإن ثقته بأن وثائقه وهيكله الداخلي لن تُكتشف أبدا هي التي توفر بصيصا من الأمل في المساءلة. ومن خلال تحليل السجلات التفصيلية التي خلفها تنظيم داعش، حددنا أفرادا من التنظيم يزعم أنهم مسؤولون عن قيادة تطوير البرنامج وتنفيذ الهجمات الكبرى.

ويمكنني أن أبلغ المجلس اليوم بأنني سأعرض في إحاطتي المقبلة نتائج موجز هيكلي لملف القضية يُفصّل النتائج التي توصلنا إليها فيما يتعلق باستخدام التنظيم للأسلحة الكيميائية، بما في ذلك وصف قانوني للجرائم المرتكبة إبان التنفيذ.

ومن الضروري أيضا أن يقدَّم إلى العدالة أولئك الذين أعانوا التنظيم في جرائمه واستفادوا منها ماليا. وقد أملت هذه الضرورة، مقرونة بمحاولة فهم الآليات الاقتصادية الكامنة في صميم عمليات داعش، عمل وحدتنا المكرسة للجرائم المالية.

وقد كشفت تحقيقاتنا في الأشهر الأخيرة عن الأعمال الداخلية لخزانة داعش المركزية المسماة "بيت المال" – وهي الإدارة المركزية المسؤولة عن جمع وتخزين وإدارة ونقل ثروته. وقد حددنا شبكة من كبار قادة تنظيم داعش الذين عملوا أيضا كممولين موثوق بهم، وحولوا الثروة التي اكتسبها التنظيم من خلال النهب وسرقة الممتلكات من المجتمعات المستهدفة، وفرض نظام ضريبي منهجي واستغلالي على أولئك الذين يعيشون تحت سيطرة التنظيم. وقد أبرز هذا العمل الاستغلال المالي الواسع النطاق الذي يقوم به التنظيم لأشد المجتمعات هشاشة في العراق من أجل المنفعة والربح الشخصيين لكبار أعضائه.

ونظرا لحجم الأضرار التي لحقت بالعراق من خلال هذا الاستغلال الاقتصادي، يسرني أن أبلغ المجلس بأن عملنا مع السلطات العراقية لدعم محاكمة المسؤولين قد ازداد عمقه بدرجة كبيرة. ويتجلى ذلك في مشاطرتنا مؤخرا موجزا شاملا لملف القضية مع القضاء العراقي، تمشيا مع ولايتنا واختصاصاتنا، يفصل استخدام تنظيم داعش لشركات الخدمات المالية كجهات ميسرة رئيسية لتمويلها. وأتطلع في الأشهر المقبلة إلى توسيع نطاق هذا النوع من التعاون من أجل محاسبة أولئك الذين كانوا يرغبون في الاستفادة من جرائم داعش.

وقد انعكس هذا التعاون المعزز مع السلطات العراقية في جميع جوانب عملنا خلال الأشهر الستة الماضية. كما يعكس أولوية شخصية بالنسبة لي وأنا أتولى قيادة الفريق، لتحديد قنوات إضافية يمكننا من خلالها تقديم مساعدة مُجدية لنظرائنا العراقيين بأسمى روح التعاون.

وأدرك أيضا أن عملنا في تنفيذ ولايتنا لن يتم إنجازه من خلال جمع الأدلة وحدها، أو من خلال إنشاء أرشيف أو سجل تاريخي، مهما بلغت قيمة ذينك الهدفين. فلكي نفي بالوعد الذي قطعناه من خلال القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، يجب أن نستخدم هذه الأدلة فعليا أمام المحاكم المختصة.

وإذعانا لتلك الضرورة، ضاعفنا جهودنا لتبادل المعرفة مع السلطات الوطنية في المجالات التي قد تساعد في نهاية المطاف على تطوير ملفات مشتركة للقضايا، وتسيير الإجراءات في العراق. ويشمل ذلك تنفيذ مشروع رقمنة يجري في إطاره تجهيز ٠٠٠ ٢٥ وثيقة يوميا، فضلا عن المساعدة المستمرة في فتح المقابر الجماعية واستغلال الأدلة الرقمية.

وإذ نمضى قدما بتعاوننا مع السلطات العراقية، فإنني أدرك القيادة التي أظهرتها حكومة العراق في السعي إلى تلقي مساعدة المجتمع الدولي من خلال القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧). ويجب أن يكون هدفنا هو مكافأة ذلك الالتزام بتقديم مساعدة ملموسة من أجل إجراء محاكمات وفق المعايير الدولية تعكس الأثر العميق لفظائع داعش على جميع المجتمعات المحلية في العراق.

وكما أشرت في تقريري، أعتقد أن الخطوات اللازمة لبلوغ هذا الهدف واضحة وقابلة للتحقيق. وبحلول نهاية عام ٢٠٢٢، سيكون فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد أرسى أساسا قانونيا متعدد الجوانب وشاملا لمحاكمة أعضاء تنظيم داعش على الجرائم الدولية التي ارتكبوها ضد طائفة واسعة من المجتمعات المحلية، فضلا عن برنامجه للأسلحة الكيميائية ونظمه للدعم المالي.

ومن خلال تعاوننا الفعال مع الناجين والشهود، ومن خلال استغلال البصمات الرقمية الواسعة النطاق التي خلفها أعضاء التنظيم ضمن الأدلة المستقاة من ساحات المعارك، يمكننا بالفعل ربط أفعال الأفراد بارتكاب هذه الجرائم. والأدلة التي جمعت في إطار بولايتنا قادرة الآن على دعم المحاكمات.

وبالاستفادة من ذلك الزخم، ووفقا لاختصاصاتنا، أود أن أؤكد التزامي، بناء على طلب حكومة العراق، بالعمل مع جميع الشركاء على

وضع إطار قانوني محلي يسمح لنا باستخدام هذه الأدلة في محاكمة أعضاء تنظيم داعش على الجرائم الدولية المرتكبة في العراق. وإنا ممتن للمناقشات الإيجابية التي سبق أن أجريتها مع النظراء العراقيين في هذا الصدد منذ تعييني.

وقد شهدنا هذا الأسبوع ما تعنيه العدالة الشاملة للمجتمعات المحلية والناجين. فمنذ يومين، شهدنا لحظة تاريخية في المحكمة الإقليمية العليا في فرانكفورت بألمانيا، من خلال أول إدانة على الإطلاق لعضو في داعش بجريمة الإبادة الجماعية. ويتردد صدى وقائع تلك القضية بعمق، سواء بسبب وحشيتها أو بسبب كونها عادية نسبيا في ظل تنظيم داعش – ويتعلق الأمر بفتاة إيزيدية بلغت من العمر ٥ سنوات، تم شراؤها مع والدتها كجزء من استعباد التنظيم لمجتمعهم، وتركت لتموت مكبلة بالسلاسل في الخارج تحت ٥٠ درجة مئوية في الفلوجة.

وقد قمت، بشعور عميق بالمسؤولية، بقيادة الفريق المسؤول عن محاكمة تلك القضية في دوري السابق، ويسرني أن البصيرة التي أظهرها مجلس الأمن وحكومة العراق قد أدت إلى تقديم فريق التحقيق دعما مُجديا، حيث ساعد المدعين العامين الألمان على تأمين تلك الإدانة.

ولأول مرة، شهد أفراد الطائفة الأيزيدية محاكمة أحد أعضاء تنظيم داعش أمام محكمة قانونية بتهم ارتكاب أعمال إبادة جماعية ضدهم. وينبغي أن تؤكد كلمات نادية مراد، الناجية الأيزيدية والحائزة على جائزة نوبل للسلام بعد صدور الحكم أمس، مسؤوليتنا الجماعية فيما نواصل هذا العمل. لقد قالت: "عندما يلتمس الناجون العدالة، فإنهم يبحثون عن شخص يمنحهم الأمل في أن العدالة ممكنة".

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد على الرسالة الرئيسية التي أود تشاطرها مع المجلس اليوم. لدينا الآن الفرصة، جماعيا، لجعل هذه الملاحقات القضائية هي القاعدة وليس استثناء يُحتفل به. وبالتعاون مع السلطات العراقية وسلطات إقليم كردستان، ومع الناجين وبدعم من المجلس، فإننا نقيم الأدلة التي يمكن أن تحقق العدالة المجدية لجميع أولئك الذين عانوا من جرائم تنظيم داعش في العراق. وإذا حافظنا على وحدتنا، يمكننا الاستفادة من الفرصة المتاحة لنا الآن.

في الأسبوع المقبل، سأعود إلى العراق لحضور مراسم لإعادة الرفات في قرية كوجو، سنجار، حيث يدعم فريق التحقيق الدفن الكريم لضحايا أعمال القتل الجماعي التي ارتكبها مقاتلو داعش في آب/أغسطس ٢٠١٤. وسأوجه إلى الناجين وأسر الضحايا الحاضرين نفس الرسالة التي وجهتها إلى المجلس اليوم. إن العدالة بطيئة، ولكن هناك أمل الآن.

وأؤكد التزامي أمام مجلس الأمن اليوم ببذل كل ما في وسعي للوفاء بالوعد الذي قطعناه لهذه الأسر وجميع المتضررين من جرائم داعش في العراق.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد ريتشر على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد إيكرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أرحب بتعيين كريستيان ريتشر مستشارا خاصا ورئيسا لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وبالزخم الذي يعمل به للدفع قدما بالعمل الصادر به تكليف عن مجلس الأمن في القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧). وتُظهر الجرائم التي وصفها اليوم المستشار الخاص والكلمات البليغة لنادية مراد التي اقتبسها مدى أهمية محاسبة داعش. وما زلنا نؤيد بقوة عمل فريق التحقيق في هذا الصدد.

ونرحب أيضا بالجهود الكبيرة التي تبذلها حكومة العراق لإحراز تقدم في مساءلة الجناة من عناصر داعش، كما قال المستشار الخاص.

وقبل كل شيء، نشيد بالتعاون الوثيق بين فريق التحقيق وحكومة العراق. فعلى سبيل المثال، يشكل تعزيز الأطر القانونية والقضائية أمرا أساسيا لمحاكمة مرتكبي جرائم داعش، وهذا مجال يمكن لفريق التحقيق أن يضيف فيه قيمة خاصة إلى الجهود الوطنية. وتشجع المملكة

المتحدة الجهود الأخرى التي يبذلها فريق التحقيق لدعم السلطات العراقية، بما في ذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية متخصصة للقضاة العراقيين وجهود بناء القدرات وتبادل الأدلة في التحقيقات المالية. ونتطلع إلى مواصلة الجهود لكفالة إنشاء آلية لتبادل الأدلة توفر ضمانات بشأن استخدام عقوبة الإعدام وتضمن أن تتمكن حكومة العراق من المضي قدما في الملاحقات القضائية.

ونرحب أيضا بالتقدم الذي أحرزه فريق التحقيق نحو إرساء أساس قانوني لمحاكمة مرتكبي أعمال القتل الجماعي المروعة التي وقعت في سجن بادوش في عام ٢٠١٤، كما سمعنا اليوم. ونحيط علما بالتقدم الذي أحرزته وحدة الجرائم المالية داخل فريق التحقيق في الملاحقة القضائية لكبار قادة تنظيم داعش. وتؤيد المملكة المتحدة تركيز فريق التحقيق المستمر على التحقيقات في الجرائم التي ارتكبها داعش ضد الأقليات وفي تطوير التنظيم للأسلحة البيولوجية والكيميائية واستخدامه لها.

ولذلك، سنواصل دعم عمل فريق التحقيق للتصدي للجرائم البشعة التي ارتكبها داعش. ومن المهم للغاية أن نحاسب بصورة جماعية مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

السيد داي بينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وإنني على ثقة بأن المجلس سيحقق، تحت قيادتكم الممتازة، نجاحا كبيرا في أعماله خلال هذا الشهر. وسيتعاون الوفد الصيني معكم بصورة كاملة.

وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ المكسيك على العمل الممتاز الذي أنجزته في رئاسة المجلس خلال الشهر الماضي.

أشكر كريستيان ريتشر، المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، على أول إحاطة له أمام المجلس وأرحب بالممثل الدائم للعراق في جلسة اليوم.

ارتكب تنظيم داعش فظائع مروعة في العراق. ولا تزال فلول التنظيم تتسبب في مشاكل اليوم. ومن المهم جدا للأمم المتحدة، بناء على طلب الحكومة العراقية، أن تجمع الأدلة على الجرائم التي ارتكبها داعش وأن تساعد جهود العراق لتحقيق المساءلة على أساس أن احترام سيادة العراق القضائية له أهمية كبيرة في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب وإقامة العدالة.

ووفقا للإحاطة التي قدمها المستشار الخاص، فقد تغلب فريق التحقيق على مدى الشهور القليلة الماضية على تحديات جائحة مرض فيروس كورونا واستأنف عملياته العادية. وانتهى الفريق من تحقيقاته الأساسية في قضية الإعدامات الجماعية في سجن بادوش في الموصل. كما أحرزت تحقيقاته في مزاعم تطوير واستخدام تنظيم داعش للأسلحة البيولوجية والكيميائية بعض التقدم الأولي. ويجمع الفريق أدلة متزايدة على جرائم تنظيم داعش. والصين تثني على هذه الإنجازات.

إن استخدام فريق التحقيق الواسع النطاق للتكنولوجيات الجديدة في جمع الأدلة نموذج حي لاستخدام العلم والتكنولوجيا لتحسين فعالية أعمال مكافحة الإرهاب. وفي الوقت نفسه، وللأسف، فإن الأدلة المستفيضة المتاحة للفريق لم تسفر بعد عن نتائج ملموسة في مساءلة الإرهابيين على الرغم من عملياته المستمرة منذ ما يزيد على ثلاث سنوات. وينص القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) صراحة على أن الحكومة العراقية ستكون المتلقي الرئيسي للأدلة الجنائية. ولن يسهم وضع شروط مسبقة لنقل الأدلة في تقديم الإرهابيين بسرعة إلى العدالة.

وترحب الصين بتبادل الفريق للمعلومات مع العراق بشأن نتائج التحقيق التي توصل إليها فيما يتعلق بتمويل داعش وتأمل أن يتمكن الفريق من البدء في نقل الأدلة بشكل شامل ومنهجي إلى العراق في أقرب وقت ممكن. ولدى تبادل المعلومات التي تُجمع في العراق مع الدول الأعضاء الأخرى، ينبغي لفريق التحقيق أن يحصل على موافقة العراق وأن يتبع مبادئ الشفافية وعدم التمييز.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق تعاونه الوثيق مع الحكومة العراقية. ومنذ توليه منصبه، يتواصل المستشار الخاص على نطاق واسع مع الأطراف في العراق. ويستمر عدد الموظفين العراقيين في فريق التحقيق في الازدياد. وهذه كلها تطورات جديدة

بالترحيب. وندعم الفريق في مواصلة التعاون الجيد مع حكومة العراق وفي مساعدته المستمرة في تلبية احتياجات الحكومة لبناء القدرات في مجالات، من بينها جمع الأدلة والرقمنة. وبناء على طلب الحكومة العراقية، يمكن لفريق التحقيق أيضا أن يدعم عقد العراق لمحاكمات في القضايا ذات الصلة. وفي سياق القيام بذلك، ينبغي للفريق أن يحترم احتراما كاملا السيادة القضائية للعراق.

إن فريق التحقيق ترتيب مؤقت وانتقالي تابع للأمم المتحدة لدعم جهود العراق في مجال المساءلة. وينبغي ألا يصبح هيئة دائمة. وتضمن تقريره لشهر أيار/مايو بعض الأفكار الأولية بشأن استراتيجية الإنجاز. وتأمل الصين أن يتمكن الفريق في تقريره القادم من بلورة الاستراتيجية كي يتداول المجلس بشأنها.

إن الإرهاب تهديد حقيقي. وينبغي لجميع البلدان أن تتمسك بتعددية الأطراف الحقيقية وأن تتخلى عن الاعتبارات الجغرافية السياسية والتحيزات الأيديولوجية وأن توحد قواها لمكافحة جميع المنظمات الإرهابية المدرجة في قائمة المجلس. وإلى جانب بقية أعضاء المجلس، تقف الصين على أهبة الاستعداد لمواصلة تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكركم، سيدي، على كلماتكم الطيبة وأتمنى لكم كل النجاح في قيادتكم للمجلس خلال هذا الشهر. وفي هذا الصدد، يمكنكم الاعتماد على دعم وفد بلدي.

تشكر المكسيك السيد كريستيان ريتشر، الذي قدم اليوم تقريره الأول بصفته رئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ونرحب به ونتمنى له كل النجاح في ممارسة مهامه.

ونرحب بالممثل الدائم للعراق في هذه الجلسة.

وأبدأ بالإشارة إلى أن التقرير يجسد انتقالا فعالا، وهو ما أتاح استمرار أعمال التحقيق في الميدان. ولا شك أن هذه أنباء طيبة. ونسلط الضوء على التقدم المحرز في ملف الإعدامات الجماعية في سجن بادوش في حزيران/يونيه ٢٠١٤، الذي يتضمن مجموعة منسقة من الأدلة لمحاكمة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

ويكتسي التحقيق في استخدام داعش للأسلحة الكيميائية وتورط جامعة الموصل أهمية خاصة. فتوجيه مؤسسة أكاديمية نحو تطوير أسلحة الدمار الشامل أمر مؤسف حقا. وهو يتعارض مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ويمثل تخليا تاما عن قيم ثقافة السلام التي تتلاءم مع المؤسسات التعليمية. وهذا يقودنا إلى النظر في أهمية تعزيز الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي وضرورة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بالكامل.

ويسرنا أن التقرير يؤكد مجددا التعاون الوثيق بين السلطات العراقية وفريق التحقيق، ولا سيما في ثلاثة مجالات محددة: رقمنة الأدلة المستندية، وتوفير التدريب والدعم التقني للتنقيب عن القبور، وتنظيم دورات للقضاة في القانون الجنائي الدولي. وننوه أيضا بعمل وحدة الجرائم المالية التابعة للفريق في التحقيق في مصادر تمويل داعش وإدارة موارده. وقد يكتسي توضيح هذه الأنشطة أهمية حاسمة لتعطيل العمليات الجارية إلى جانب تحسين استراتيجيات مكافحة تمويل الإرهاب على نحو أكثر فعالية.

وكما قلنا في مناسبات أخرى، يجب استخراج جثث الضحايا باحترام وكرامة من أجل تعزيز التعافي النفسي والاجتماعي. ونسلط الضوء على تحديد موعد لإقامة مراسم تذكارية أخرى لإعادة الرفات إلى أقارب الضحايا في قرية كوجو هذا الشهر. وتساعد احتفالات إحياء الذكرى تلك أقارب ضحايا الجرائم الفظيعة التي ارتكبها تنظيم داعش على الشروع في ممارسة حقهم في الحداد.

وأخيرا، نؤكد مجددا أهمية كفالة ألا تمر الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش دون عقاب. ونحن على ثقة بأن الأدلة التي جمعها فريق التحقيق، ولا يزال جمعها، ستساعد المحاكم الوطنية والدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، في مقاضاة مرتكبي هذه الفظائع

ومحاكمتهم. وفي ذلك الصدد، نرحب بالحكم الذي أصدرته محكمة في فرانكفورت هذا الأسبوع ضد طه الجميلي، وهو أول عضو في تنظيم الدولة الإسلامية يُحاكم بتهمة الإبادة الجماعية ضد الطائفة الإيزيدية. والحقيقة، إلى جانب إقامة العدل، هي أفضل طريقة لإصلاح النسيج الاجتماعي وبناء السلام المستدام.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بكم، سيدي، بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن وأنتم تستهلون فصل الشتاء في المجلس. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر فريق المكسيك بأكمله على رئاسته الناجحة جدا للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر.

ونرحب بالسيد كريستيان ريتشر بصفته المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونأمل أن يضاعف فريق التحقيق، في ظل قيادته الجديدة، جهوده لكفالة تحري الموضوعية والحياد في جمع وتحليل الأدلة على الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في العراق.

وقد استعرضنا بعناية التقرير السابع لفريق التحقيق، ونقدر الإحاطة الزاخرة بالمعلومات التي قدمها السيد ريتشر. ونرحب باستكمال موجز عن القضية المتعلقة بالتحقيق في الإعدام الجماعي للسجناء المسلمين الشيعة في سجن بادوش في غرب الموصل، الذي استولى عليه مقاتلو داعش. فالجرائم التي ارتكبت هناك لا تُغتفر. ويجب أن ينال جميع المسؤولين عنها الجزاء الذي يستحقونه.

ونلاحظ الوتيرة الجيدة لسير التحقيقات في تطوير الإرهابيين للأسلحة الكيميائية والبيولوجية واستخدامها. ولا شك في أن الإرهابيين استخدموها. وقد تصرف مقاتلو داعش بطريقة مماثلة في بلدان أخرى غير العراق. ويرحب الوفد الروسي بالتطورات الهامة في التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد طوائف السنة والمسيحيين والكاكائيين والشبك والتركمان الشيعة.

ونأمل أن يحافظ فريق التحقيق على ذلك الزخم، ولكن ليس على حساب جودة عمله، خاصة أن الأدوات التقنية المتقدمة التي تستخدمها الوحدة تجعل ذلك ممكنا. ففريق التحقيق يجمع الأدلة ويحللها بنجاح معتمدا في ذلك على تقنيات جديدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وغيرهما. وينوه الاتحاد الروسي باستخدام الابتكارات التقنية الحديثة في التحقيقات بل ويشجع استخدامها بقدر لا يمس بمعيار مقبولية الأدلة ووجاهتها.

ونأمل أن تتمكن السلطات العراقية قريبا من تلقي الأدلة التي جمعها فريق التحقيق، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧). وينص ذلك القرار بوضوح على أن السلطات العراقية المعنية تشكّل المتلقي المقصود الرئيسي للأدلة التي يجمعها فريق التحقيق. وينبغي ألا يؤثر غياب التشريعات الوطنية المتخصصة تأثيرا سلبيا على تنفيذ ولاية فريق التحقيق التي حددها مجلس الأمن.

ونحن مقتنعون بأن السماح للعراق بالاطلاع على الأدلة سيعجل بعملية محاسبة مرتكبي الجرائم الدولية.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى الرئاسة المكسيكية، السفير دي لا فوينتي راميرس وفريقه، على عملهما الممتاز في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأهنئكم أيضا، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة لهذا الشهر. وأؤكد دعمنا الكامل لكم. وأشكر المستشار الخاص كريستيان ريتشر على تقريره. وأرحب بالسفير الممثل الدائم للعراق في جلستنا اليوم.

ونرحب بالتقرير السابع لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي يتضمن التقدم الذي أحرزه الفريق في الأشهر الستة الماضية. وننوه بارتياح بالإنجازات التي تحققت في عمل فريق التحقيق بالرغم من التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها الفريق في بيئة عمله، فضلا عن القيود الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا.

ونتطلع إلى أولى الملاحقات القضائية لأعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على جرائم دولية، كما هو متوقع في القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧). ونشعر بالتفاؤل إزاء النهج الابتكاري الذي

يتبعه فريق التحقيق وما توصل إليه من نتائج. وقد ثبتت فعالية استمرار إدماج أدوات تقنية متقدمة في عمل فريق التحقيق، في جمع وتحليل أدلة يتزايد مقدارها بسرعة في مشروع الرقمنة.

وما فتئنا نتابع عن كثب تحقيقات الفريق في استخدام داعش للأسلحة الكيميائية والبيولوجية في العراق في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦. ولا يمكن تجاهل الفظائع المتصلة باستخدام الأسلحة الكيميائية، كما أكد تقرير الفريق.

ونعيد تأكيد دعم فييت نام الثابت والقوي لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. فللأسلحة الكيميائية – العشوائية وغير الإنسانية – آثار طويلة الأجل على حياة الإنسان والبيئة. ويدين وفد بلدي إدانة قاطعة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. إننا نشكر المستشار الخاص وفريقه على جهودهم ونتطلع إلى إتمام موجز القضية في مسار التحقيق هذا.

وعلى تلك الخلفية نشيد بفريق التحقيق على تعزيزه التعاون مع الحكومة العراقية ونحث الفريق على مواصلة تقديم التدريب وغيره من أشكال المساعدة في مجال بناء القدرات للسلطات المحلية من أجل محاكمة أعضاء تنظيم الدولة مستقبلا.

ويظل الالتزام القوي من قبل السلطات العراقية المعنية والمجتمعات المحلية عاملا رئيسيا في التحقيقات. وإنشاء إدارة حماية الشهود، بدعم من فريق التحقيق خطوة هامة وجديرة بالثناء من جانب حكومة العراق. ونأمل أن يواصل الفريق – في ضوء الانتخابات الأخيرة في العراق – تقديم الدعم لوضع أساس قانوني لمحاكمة أعضاء تنظيم الدولة في العراق على الجرائم الدولية.

وأخيرا، نقدر تقديرا عاليا دعم الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لفريق التحقيق بتوفير الخبراء والتمويل. فهذا يمثل التزام المجتمع الدولي القوي بمكافحة الإرهاب ومنع عودة تنظيم داعش إلى الظهور.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأشكر المكسيك على قيادتنا خلال الشهر الماضي بذلك الأثر الإيجابي. وأهنئ السيد كريستيان ريتشر على تعيينه مستشارا خاصا ورئيسا لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وأشكره على إحاطته.

ترحب كينيا بالتقدم الذي أحرزه فريق التحقيق، كما يتجلى في تقريره السابع، وتشيد بالإسهام الذي قدمه فريق التحقيق في الإدانة التاريخية لمقاتل من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ألمانيا في وقت سابق من هذا الأسبوع. فمحاسبة هؤلاء النشطاء أمر بالغ الأهمية لمكافحة الإبادة الجماعية. ونكرر تأكيد دعمنا المطلق لمحاكمة أعضاء هذه الجماعة، لا على أعمالهم الإرهابية فحسب، بل كذلك على الجرائم ذات الصلة، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

إننا نذكر بجرائم تنظيم الدولة المروعة ضد الأفراد، المدفوعة بأيديولوجيته المتطرفة التي يشكل أحد جوانبها الأساسية استغلال صدام الهويات والتعصب ضد التنوع الأمر الذي يدفعه، بدهيا – بالإضافة إلى عنفه – إلى تشجيع الاستبعاد والتهميش والإيذاء على أساس العرق والدين. فللأسف ألهمت هذه الأيديولوجية حركات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في أفريقيا، حيث تستمر في زعزعة استقرار بلداننا. ونود أن يتذكر الأعضاء والمجتمع الدولي دائما أن أيديولوجية تنظيم الدولة وأيديولوجية الجماعات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة، مثل حركة الشباب، عندما تنفذ ويسمح لها بالتجذر، تصبح إبادة جماعية. فتلك هي نهايتها المنطقية.

وترحب كينيا بإيلاء المستشار الخاص الأولوية للانخراط مع مسؤولين حكوميين عراقيين رفيعي المستوى في وقت مبكر من توليه مهام منصبه، تمشيا مع ولاية فريق الدعم المتمثلة في دعم الجهود المحلية لمحاسبة تنظيم الدولة. ويتوقف تحقيق المساءلة الكاملة على التعاون مع الحكومة العراقية وتعزيز قدرة السلطات العراقية والعمل في شراكة مع جميع عناصر المجتمع العراقي، بما في ذلك مجموعات الناجين والسلطات الدينية والقيادات المجتمعية.

إنني أشيد بنقل المهارات من خلال التدريب والتكنولوجيا وتوفير المعدات التي تستوفي المعايير الدولية. وترى كينيا أن فعالية المؤسسات القضائية ومؤسسات الادعاء الوطنية أمر بالغ الأهمية لممارسة السيادة، وأن الملكية الوطنية تعزز عملية المساءلة. وما يبعث فينا الأمل كذلك تسارع الأنشطة الميدانية في النصف الثاني من هذا العام، مع عودة فريق التحقيق إلى العمل بكامل طاقمه من الموظفين، فضلا عن دعمه المستمر لجهود الحكومة الرامية إلى حفر مواقع المقابر الجماعية المرتبطة بجرائم تنظيم الدولة.

وأثني على شجاعة الناجين والشهود الذين يجعلون عمل فريق التحقيق أمرا ممكنا بشهاداتهم وأؤيد التدابير الإضافية التي تتخذ لضمان سلامتهم البدنية وصحتهم العقلية والتي يجب أن تولى الأولوية.

وأختتم كلمتي بحض مجلس الأمن على انتهاج نفس مستوى الجدية والمطالبة بالمساءلة عن الجرائم الأخرى التي ترتكبها جماعات إرهابية أخرى، بما في ذلك في أفريقيا والقرن الأفريقي. فيجب أن يكون لدينا معيار واحد، ويجب ألا نحيد أو نتخذ معايير مزدوجة أو هيكلا لمكافحة الإرهاب بمسارين في مجلس الأمن.

السيدة ديم لابي (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): بادئ ذي بدء أود أن أعرب، السيد الرئيس، عن تمنياتي لكم بكل النجاح خلال فترة رئاستكم التي تأتي في أعقاب رئاسة المكسيك المتميزة. كما أهنئ السيد كريستيان ريتشر على تعيينه مستشارا خاصا جديدا ورئيسا لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأشكره على تقديم التقرير السابع للآلية المسؤولة عن جمع الأدلة عن الأعمال التي قد تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم إبادة جماعية. وأشيد إشادة خاصة بالفريق على العمل الذي أنجزه في الأشهر الأخيرة.

وترحب فرنسا بالحوار الذي بدأه فريق التحقيق مع جميع مكونات المجتمع العراقي. فمن الضروري أن تشارك أسر ضحايا الفظائع التي ارتكبها داعش في عمل المحققين.

وأرحب بوجود سفير العراق، الذي يعبر مرة مرة أخرى عن التزام العراق بالعمل عن كثب مع المجتمع الدولي وفريق التحقيق لكفالة تحقيق العدالة لجميع ضحايا الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش على الأراضي العراقية.

وفيما يتعلق بالتقرير، فإننا نلاحظ التقدم الكبير الذي أحرز منذ تقديم التقرير السابق (انظر S/2021/419). وأود أن أشير بصفة خاصة إلى استكمال ملف ثالث يتعلق بالتحقيق في مذبحة السجناء الذين يغلب عليهم الشيعة في سجن بادوش في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ وإلى التقدم الذي أحرز في التحقيق فيما يتعلق بتطوير واستخدام داعش للأسلحة الكيميائية والبيولوجية ضد المدنيين في العراق بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، فضلا عن تنفيذ الاستراتيجية المشتركة بشأن فتح المقابر الجماعية. وقد أتاح هذا العمل البدء في أعمال الحفر بالقرب من سجن بادوش وإقامة المراسم المقبلة لإعادة رفات ضحايا المذابح في قرية كوجو، وهي معالم مهمة.

وعلى الرغم من التحديات المرتبطة بجائحة مرض فيروس كورونا، تمكنت الآلية من تحقيق نتائج بتنفيذ حلول مبتكرة ومبتدعة. وقد ساعدت الجائحة على تجديد أهمية استراتيجية الفريق المتمثلة في دمج الأدوات التكنولوجية، مثل الذكاء الاصطناعي، لصياغة لوائح الاتهام من أجل تحقيق أقصى قدر من الملاحقات القضائية لأعضاء داعش مستقبلا.

إن تقدم ونجاح الآلية هو نتيجة تعاون جيد جدا مع العراق – كما يتضح من تبادل المعلومات حول تمويل الجرائم التي ارتكبها داعش – الأمر الذي مكن فريق التحقيق من الكشف عن أدلة تُورد بالتفصيل آليات العمل الإدارية الداخلية لمالية داعش المركزية وكيف دعمت بشكل مباشر قدرته على ارتكاب جرائمه.

وعلاوة على ذلك، فإننا نعتقد أن من المهم أن يواصل فريق التحقيق التوعية وسط السلطات القضائية العراقية بشأن الولاية المنصوص عليها في القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، الصادر في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بما في ذلك من خلال تدريب قضاة التحقيق العراقيين

على القانون الجنائي الدولي وإعداد ملفات القضايا لتوجيه التهم إلى أعضاء داعش ومحاكمتهم على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

ومن المهم التذكير بموقف الأمم المتحدة الثابت بعدم تسليم الأدلة في الإجراءات القضائية إذا كانت هناك أي مخاطر بفرض عقوبة الإعدام، أينما حدث ذلك. ويجب وضع الصيغة النهائية للإطار التشريعي الذي يسمح بتقديم أعضاء داعش إلى العدالة وفقا لأعلى معايير ومبادئ حقوق الإنسان. إننا نشجع السلطات العراقية على مواصلة جهودها في هذا الصدد، خاصة وأن السياق مؤات، مع انتخاب برلمان جديد.

وحالة الضحايا عنصر أساسي. ونرحب بجهود المستشار الخاص والفريق من أجل تقديم الدعم النفسي لكل من الضحايا الباقين على قيد الحياة والشهود.

وفي الختام، أود أن أؤكد التزام فرنسا بالوقوف إلى جانب العراقيين في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك في إطار التحالف العالمي ضد داعش. والعراق أحد شركائنا الرئيسيين في المنطقة ويمكنه مواصلة الاعتماد على دعمنا.

وعلى نطاق أوسع، تجلى التزامنا تجاه البلد وسيادته في مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة، الذي نظمه العراق في ٢٨ آب/أغسطس، بالتعاون الوثيق مع فرنسا. وقد ولّد عقد ذلك الحدث زخما إيجابيا تم الحفاظ عليه في اجتماع المتابعة الوزاري الذي عقد في ٢١ أيلول/سبتمبر على هامش الجمعية العامة.

ومكافحة إفلات جميع مرتكبي الجرائم من العقاب أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والمصالحة للشعب العراقي بأسره.

ويجب أن يظل المجلس مستنفرا لمنع عودة تنظيم داعش بجميع أشكاله. ويشمل ذلك تجديد التزام فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بالتحقيق في التسلسل القيادي للجماعة واستمرار دعم جهود السلطات العراقية في مكافحة الإرهاب.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أتقدم بتهانينا الحارة لكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. ويمكنكم التعويل على دعمنا الكامل. وأود أيضا أن أهنئ زميلنا، السيد خوان رامون دي لا فوينتي راميرس ووفده على الرئاسة الممتازة. وأشكر السيد ريتشر على تقريره والإحاطة التي قدمها هذا الصباح. ونؤكد له دعم أيرلندا وهو يضطلع بولايته المهمة. وأود أيضا أن أرحب بزميلنا السيد بحر العلوم، الممثل الدائم للعراق، في جلسة اليوم.

ومن الواضح أن العمل المهم الذي قام به فريق التحقيق في كفالة المساءلة وتقديم الدعم للناجين من الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) قد تسارع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن الأمثلة على هذا التقدم استكمال موجز ملف القضية الثالث المتصل بالقتل الجماعي لسجناء معظمهم من الشيعة في سجن بادوش المركزي، فضلا عن التحقيقات المتقدمة في الجرائم المالية لتنظيم داعش.

وتود أيرلندا أن تعترف بالتعاون الذي توفره السلطات العراقية للفريق، والذي لولاه لما أمكن تحقيق هذا التقدم. ونشيد أيضا بفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة على الارتقاء إلى مستوى التحدي الذي تشكله الكميات الهائلة من الأدلة الرقمية من خلال استخدام الحلول التكنولوجية الإبداعية، ولا سيما أثناء الجائحة.

وبناء الثقة وتوفير الدعم المراعي للاعتبارات الجنسانية والعمر شرطان حاسمان في تشجيع ضحايا جرائم داعش الذين ينتمون إلى مجتمعات ضعيفة ومهمشة على مشاطرة قصصهم بالفعل. ولذلك فإننا نعترف بجهود فريق التحقيق والحكومة العراقية لإشراك الناجين والضحايا بصورة مجدية في جهود المساءلة. وقد سررنا برؤية التفاصيل الواردة في التقرير عن نطاق الدعم الذي يقدمه فريق التحقيق للضحايا والناجين، بما في ذلك توفير تدابير الدعم النفسي – الاجتماعي لتشجيع أفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية على الإبلاغ عما تعرّضوا له.

وفي حين أنه من الأهمية بمكان تقديم الدعم والتعويضات للضحايا والناجين، فمن الضروري أيضا محاسبة الجناة على جرائمهم. وفي سياق عمل فريق التحقيق، يعني ذلك الانتقال من جمع الأدلة إلى المحاكمات المبنية على الأدلة.

ونرحب بعزم فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة على إعطاء الأولوية لدعم السلطات العراقية من أجل كفالة اعتماد تشريعات وطنية تمكن من الملاحقة القضائية المحلية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية خلال الأشهر الستة المقبلة. ومن شأن هذا التشريع أن يشكل خطوة مهمة أخرى من جانب العراق في الرحلة نحو المساءلة عن جرائم داعش الوحشية. وتشجع أيرلندا على اتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق تلك الغاية. وكفالة امتثال الإجراءات الجنائية للقانون الدولي لحقوق الإنسان أمر أساسي بطبيعة الحال. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أكرر معارضة أيرلندا المطلقة لعقوبة الإعدام في جميع الحالات والظروف.

وعلى نحو منفصل، فإن المساعدة في مجال بناء القدرات التي يقدمها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة للسلطات العراقية حاسمة لتحقيق المساءلة الشاملة. ونحث بقوة على مواصلة ذلك العمل المهم من حيث صلته برقمنة الأدلة، والتنقيب في مواقع المقابر الجماعية، وتوفير التدريب القضائي في مجال القانون الجنائي الدولي.

وبالنظر إلى حجم وطبيعة الجرائم التي يرتكبها تنظيم داعش ضد المواطنين العراقيين، لدينا هدف جماعي لتحقيق المساءلة. ولذلك فإن تعميق الدعم الذي يقدمه فريق التحقيق للإجراءات القضائية المحلية في مختلف الولايات القضائية أمر مرحب به.

ونلاحظ على وجه الخصوص الحكم الصادر في القضية التي أشار إليها المستشار الخاص ريتشر في إحاطته. وكأول ملاحقة قضائية لعضو في تنظيم داعش على جرائم دولية تستند إلى أدلة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة، وأول إدانة على الإطلاق لعضو في داعش بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ضد الطائفة الإيزيدية، فإن ذلك تذكير مهم بقيمة الفريق في تحقيق العدالة لضحايا جرائم داعش والناجين منها. وفي هذا الصدد، تثني أيرلندا على ألمانيا وجميع الدول التي شرعت في إجراءات قضائية في محاكمها المحلية لمحاكمة مرتكبي الجرائم الوحشية من أعضاء تنظيم داعش.

وتطوير داعش للأسلحة الكيميائية والبيولوجية واستخدامها لها أمر بغيض وغير مقبول. ونرحب بالمعلومات المستكملة التي قدمها المستشار الخاص بشأن التحقيق في استخدام التنظيم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، بما في ذلك التقدم المحرز في التحقيقات في الأثر الذي خلفته هجمات تازة خورماتو، بما في ذلك الأضرار المتصلة بنوع الجنس. ونتطلع إلى الانتهاء من موجز ملف تلك القضية بالذات في عام ٢٠٢٢.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على دعم أيرلندا الثابت للعمل المهم الذي يقوم به فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة في كفالة المساءلة والعدالة لضحايا جرائم تنظيم داعش والناجين منها.

السيدة مارك (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): نبدأ بتهنئة السيد كريستيان ريتشر على تعيينه في منصب المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ونرحب بالإحاطة الشاملة التي قدمها صباح اليوم. ونحن واثقون من أن خبرته تجعله مؤهلا تماما لقيادة فريق التحقيقات في الاضطلاع بولايته.

لقد استند اعتماد القرار التاريخي رقم ٢٣٧٩ (٢٠١٧) الخاص بإنشاء فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة إلى ضرورة كفالة المساءلة عن الجرائم الشائنة التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وخلال السنوات القليلة الماضية، حقق الفريق عددا من الإنجازات في مسارات التحقيق في هذه الجرائم، منها استكمال اثنين من موجزات القضايا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تتناول الجرائم المرتكبة ضد الطائفة الإيزيدية في سنجار والقتل الجماعي للطلاب العزل بالقرب من تكريت.

وفي هذا السياق، نرحب بالجهود المبذولة للبناء على تلك الإنجازات من خلال وضع الصيغة النهائية لموجز قضية إضافي بشأن الجرائم التي ارتكبها داعش في سجن بادوش المركزي وحوله يوم حزيران/يونيه ٢٠١٤. ونرحب كذلك بالتقدم المحرز في تحقيقات فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة حول تطوير واستخدام التنظيم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية في العراق. وفي هذا السياق، نذكر بموقفنا الذي لا يتزعزع بأن استخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ويجب ألا يسمح به من دون عقاب.

ويواصل فريق التحقيق التابع للأمم اعتماد نهج مبتكر لجمع وتوثيق وتحليل الأدلة على الجرائم التي ارتكبها داعش، والتي لا بد من الحفاظ عليها لتيسير مقاضاة أعضاء التنظيم. وننوه بتوسيع نطاق جمع الفريق للأدلة المادية في سياق مشروع الرقمنة الجاري والتقدم المحرز في تنفيذ تطبيق زيتيو، الذي وصف بأنه ابتكار يؤدي إلى نقلة نوعية في مجال تحليل الأدلة.

وفي هذا الصدد، نعترف بالمساهمات المالية التي قدمتها الدول الأعضاء دعما لهذا العمل الشامل. ونسلم بالنهج الاستباقي الذي يتبعه المستشار الخاص لتعزيز التعاون مع كبار أعضاء الحكومة العراقية والقضاء العراقي والسلطات الأخرى. وبالإضافة إلى كفالة أن يعكس عمل فريق التحقيق الشراكة مع السلطات العراقية، نرحب بالجهود التي يبذلها الفريق لتعزيز قدرة السلطات العراقية، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم إلى قضاة التحقيق العراقيين في إعداد ملفات القضايا لمحاكمة أعضاء التنظيم وتعزيز البنية التحتية التقنية للسلطات الوطنية ذات الصلة المسؤولة عن أنشطة التنقيب في المقابر الجماعية. وبينما نرحب بالنهج البناء الذي تتبعه الحكومة في التعاون والتآزر مع فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة، فإننا نذكر بأن الفريق يجب أن يضطلع بولايته من دون المساس بسيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

وفي أعقاب الانتخابات المهمة التي جرت في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر، هناك زخم كبير داخل مجلس الأمن والمجتمع الدولي حول إقامة عراق ينعم بالسلام والأمن والازدهار. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق هذا الهدف بدون ضمان تحقيق العدالة لضحايا جرائم تنظيم الدولة الإسلامية، لأن العدالة والسلام يعزز بعضهما بعضا. ونحث حكومة العراق على أن تظل ثابتة في التزامها بكفالة المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش، بما في ذلك من خلال مواصلة النظر في التشريعات الوطنية التي ستسمح بمقاضاة أعضاء التنظيم على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

وستبقى سانت فنسنت وجزر غرينادين متضامنة مع حكومة وشعب العراق، لا سيما في سعيهما إلى المساءلة، فهذه ليست مسألة خيار، بل مسألة واجب.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): نهنئ النيجر على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ونعرب عن خالص الشكر للمكسيك على القيادة الممتازة لعملنا في تشرين الثاني/نوفمبر. وأرحب بممثل العراق في جلسة اليوم.

وأود أن أهنئ السيد ريتشر على تعيينه مؤخرا مستشارا خاصا ورئيسا لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونثني على تقريره الشامل ونشكره على إحاطته الإعلامية اليوم.

وتظل النرويج مؤيدا ثابتا لولاية فريق التحقيق. وعمل الفريق لتعزيز المساءلة عن الجرائم الدولية المرتكبة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في العراق أمر حيوي لاستعادة سيادة القانون وضمان إنصاف الضحايا والناجين – وهما شرطان أساسيان للسلام المستدام.

وعلى الرغم من هزيمة تنظيم داعش على الأرض، فإن الأوضاع الكلية المتعلقة بالجماعة الإرهابية في العراق تبعث على القلق. فهي لا تزال تظهر القدرة والاستعداد لارتكاب هجمات شنيعة. ولذلك، يجب علينا كمجتمع دولي أن نظل يقظين. وفي هذا الصدد، ترحب النرويج بالتطورات الإيجابية المختلفة فيما يتعلق بعمل فريق التحقيق منذ آخر إحاطة قدمها المستشار الخاص السابق إلى المجلس (انظر

S/2021/460، المرفق الأول). ونثني على الفريق لاستكماله موجز القضية بشأن التحقيق في القتل الجماعي للسجناء ومعظمهم من الشيعة في سجن بادوش في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وهذا إنجاز هام ينطلق من التقدم المحرز في الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، مع استكمال موجزي القضية الأولين للفريق.

ويسرنا أيضا تقدم وحدة الجرائم المالية التابعة للفريق في عملها، لا سيما فيما يتعلق بالتحقيقات في خزينة داعش، المسماة بيت المال. وفي الشهر الماضي تحديدا، فإن عقد الاجتماع المفتوح المشترك للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للمجلس واللجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والقاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات قد ذكرنا مرة أخرى بأهمية منع وقمع التدفقات التمويلية لإضعاف القدرة الإرهابية. ونقدر أيضا التقدم المستمر في العديد من التحقيقات الأخرى، بما في ذلك استخدام تنظيم داعش للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، فضلا عن جرائمه ضد المجتمعات السنية. وملف القضية الأخير مهم في توضيح أن تنظيم داعش استهدف جميع شرائح المجتمع العراقي. والاعتراف بذلك أمر هام للمصالحة الوطنية.

أود الآن أن أسلط الضوء على ثلاث أولويات متقاطعة تعتبرها النرويج حاسمة في العمل الجاري لفريق التحقيق.

أولا، المساءلة. إن كمية الأدلة التي جمعها الفريق وجودتها مثيرة للإعجاب حقا. ومع ذلك، لم يكن القصد من الآلية أبدا أن تظل مجرد وديع؛ ومن المهم أن تغذي هذه الأدلة في نهاية المطاف العمليات القضائية لمحاسبة أعضاء تنظيم داعش. ولذلك، كنا نود أن نتلقى المزيد من المعلومات في تقرير المستشار الخاص عن الوضع الحالي للمناقشات بين فريق التحقيق والسلطات العراقية بشأن ترتيبات لتبادل الأدلة. ونأمل أن يكون الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الجرائم المالية نموذجا يحتذى به في هذا الصدد.

الأولوية الثانية حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وهي أولوية بالنسبة للنرويج. ويسرنا أن نلاحظ أن الوحدة المكرسة للجرائم الجنسانية والأطفال قد أحرزت تقدما كبيرا في تحقيقاتها بشأن الجرائم المرتكبة ضد الأطفال. ومن الأمور الإيجابية للغاية أيضا أن الوحدة جمعت أدلة إضافية بشأن مدى الجرائم الجنسانية المرتكبة من جانب تنظيم دعش، بما في ذلك الاسترقاق الجنسي والاغتصاب والاضطهاد. ويسرنا ما علمناه بشأن إنجاز برنامج متقدم للتدريب على إجراء مقابلات الطب الشرعي للأطفال. وهذا أمر حيوي للغاية للحيلولة دون تعرض الأطفال الذين استخدموا في الصراع للإساءة من جانب القضاء.

إن عمل فريق التحقيق أساسي لتحقيق الاستقرار والتنمية على المدى الطويل في العراق بعد هزيمة تنظيم داعش في الميدان. ومما يشجع النرويج التقدم الذي أحرزه الفريق في التعاون مع القضاء والسلطات في العراق من أجل إنصاف ضحايا جرائم داعش والناجين منها. ويمكن لفريق التحقيق أن يعول على دعم النرويج المستمر في جهوده لضمان المساءلة عن الجرائم الدولية المرتكبة من جانب داعش في العراق وإنصاف الضحايا والناجين.

السيدة المنصوري (تونس)**:** أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. كما أعرب عن تقدير تونس للمكسيك لتسييرها الفاعل والناجح لأعمال المجلس خلال رئاستها في الشهر الماضي.

وأرحب بمشاركة سعادة السفير محمد بحر العلوم، الممثل الدائم للعراق، في هذه الجلسة.

أشكر السيد كريستيان ريتشر على إحاطته للمجلس، مجددة له التهنئة بمناسبة تعيينه مستشارا خاصا ورئيسا لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أنوه بما حققه فريق التحقيق من تقدم منذ بداية ولايته، وبالخصوص تأقلمه السريع والفاعل مع التحديات

التي فرضتها الجائحة، وتمكنه علاوة على ذلك من التقدم على عدة مستويات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما في مجال تجميع الأدلة وتخزينها، وتعزيز بناء القدرات لفائدة السلطات العراقية، وإقامة علاقات الشراكة مع مختلف الأطراف الفاعلة، لا سيما المجتمع المدني وضحايا الإرهاب.

وفي هذا الإطار، ترحب تونس باستكمال الملف الثالث للقضايا المتعلقة خاصة بجرائم القتل الجماعي في سجن بادوش، وتقدم التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من جانب تنظيم داعش، وتسليم الأدلة المتعلقة بقضايا تمويل الإرهاب، وهو ما يجعلنا نقترب من استكمال قاعدة شاملة للأدلة تمهد لمحاسبة الإرهابيين المسؤولين عن الجرائم الشنيعة المرتكبة في العراق. وتثمن تونس خاصة، في هذا الصدد، تسخير التقنيات المتقدمة في عمل فريق التحقيق لجمع وتحليل أعداد هائلة من الأدلة المحتملة، لا سيما من خلال تنفيذ مشروع تقنية Zeteo وتركيز نظم التعلم الآلي والتعرف الرقمي على الأشخاص ورقمنة الوثائق. كما نرحب بالشراكات التي أقيمت مع قطاع التكنولوجيا في هذا الصدد.

وفي نفس السياق، تعرب تونس عن ترحيبها بالمقاربة التي ينتهجها فريق التحقيق والقائمة على احترام حقوق الإنسان والعنصر الجنساني في التعامل مع الأقليات والضحايا والشهود والناجين، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم والإحاطة وإيلاء اهتمام خاص لمسألة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

من المهم الإشارة إلى أن التقدم الذي أحرزه فريق التحقيق ما كان له أن يتحقق دون دعم السلطات العراقية وتعاونها الدؤوب وتفاعلها الإيجابي مع الجانب الأممي. وفي هذا الإطار، نرحب بتجديد ولاية فريق التحقيق خلال أيلول/سبتمبر الماضي بطلب من العراق. كما ننوه بتواصل التعاون في مجال تعزيز القدرات وتبادل الخبرات مع السلطات العراقية، وندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى مواصلة توفير الدعم السياسي والموارد المالية والبشرية الضرورية للعراق في إطار تنفيذ ولاية الفريق. وفي المقابل، يجب على المجلس أن يُبقي قيد نظره الهدف الرئيسي والجوهري لفريق التحقيق، ألا وهو محاسبة مرتكبي الجرائم الإرهابية في العراق وتحقيق العدالة لضحايا الإرهاب وأسرهم. ومن هذا المنطلق، تُذكر تونس بما جاء في قرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧) الذي أنشأ فريق التحقيق بهدف تجميع الأدلة وتسليمها إلى السلطات العراقية، كونها الجهة الرئيسية المعنية بتلقي هذه الأدلة، في ظل الاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة في إقليمه.

وفي الختام، يجدد وفدي تطلعه إلى تحقيق نتائج ملموسة وفعلية لعمل فريق التحقيق من خلال تحديد سقف زمني واضح ودون شروط مسبقة لتسليم الأدلة، ما من شأنه أن يسمح بالمرور نحو المحاسبة، ومن ثم إعادة البناء وفقا لما جاء في الرسالة التي وجهها العراق إلى الأمين العام وإلى مجلس الأمن بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تهاني، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ويمكنكم التعويل على دعمنا لرئاستكم. وأود أيضاً أن أشكر المكسيك على رئاستها المثمرة والناجحة للغاية. وأرحب بالمستشار الخاص كريستيان ريتشر وأشكره على إحاطته الشاملة. وأرحب أيضاً بالممثل الدائم للعراق في هذه الجلسة.

ارتكب تنظيم داعش فظائع لا إنسانية ضد شعب العراق. ويضم ضحايا الجرائم المروعة التي ارتكبتها التنظيم في العراق أيضاً ٣٩ مواطناً هندياً. وقد استهدف داعش عمداً وبشكل عشوائي المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال. وارتكب بشكل منهجي أعمال إبادة جماعية وتعذيب واغتصاب واسترقاق واختطاف في جميع أنحاء الأراضي التي كانت خاضعة لسيطرته في العراق وسورية. ويسلط التقرير السابع للمستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الضوء مجدداً على الجرائم المروّعة التي ارتكبها التنظيم.

ويساهم فريق التحقيق في مكافحة هذا الإفلات من العقاب على الإرهاب وفي ضمان المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها التنظيم في العراق. فتحقيق المساءلة عن هذه الجرائم، بما فيها تلك التي ارتُكبت ضد مختلف الأقليات في العراق، أمر حاسم لتحقيق مصالحة سلسة وإحلال السلام المستدام في العراق. وستدعم التحقيقات الجارية بشأن الهجمات على الطوائف المسيحية والسنية والكاكائية والشبك والتركمان الشيعة وتعزيز موجزات القضايا الأولية في الهجمات على الطائفة الأيزيدية جهود الحكومة العراقية الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية.

إن الشراكة والتعاون الوثيقين بين السلطات العراقية وفريق التحقيق جديران بالثناء. فهذا أمر أساسي في التنفيذ الفعال لولاية فريق التحقيق. وسيكفل العمل المشترك بين خبراء الحكومة العراقية والفريق في التحقيقات وفتح المقابر الجماعية وإنشاء ملفات القضايا تعزيز القدرات في إطار النظام الوطني للتحقيق والادعاء لضمان المساءلة على المدى الطويل عن الجرائم البشعة التي ارتكبها تنظيم داعش. وينطبق ذلك على الدعم الواسع النطاق الذي يقدمه الفريق لرقمنة الأدلة التي بحوزة السلطات العراقية وملفات القضايا المتعلقة بداعش في القضاء العراقي.

يبرز تقرير الأمين العام نصف السنوي الأخير (S/2021/682) عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين التوسع المستمر للجماعة الإرهابية والجماعات المنتسبة إليها في أجزاء كثيرة من أفريقيا وآسيا، بما في ذلك في جوارنا. ولذلك، نعتقد أن تحقيقات الفريق ستعزز جهودنا في مكافحة تنظيم داعش والإرهاب. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن توفر التحقيقات التي يجريها الفريق بشأن الإدارة الداخلية لبيت مال التنظيم رؤى قيمة عن مصادر إيرادات داعش ولمنع التدفقات إليه وإلى الجماعات المنتسبة إليه في أجزاء أخرى من العالم. ويجب أن يشمل توسيع فريق التحقيق لنطاق التحقيقات المالية أيضاً المصادر الخارجية لتمويل داعش.

ونحيط علماً بالجهود الاستباقية التي يبذلها الفريق لتبادل النتائج التي توصل إليها مع السلطات العراقية بشأن الجرائم المالية للتنظيم. ويجب أن يشمل ذلك أيضاً الأدلة والمعلومات الأخرى التي يجمعها فريق التحقيق. ومن المؤسف أن الفريق لم يتمكن، على الرغم من انقضاء أكثر من ثلاث سنوات، من تقديم خدمات كاملة لشروط الإثبات من قبل حكومة العراق بسبب الاختلاف في تفسير ولاية الفريق. ونأمل أن يتم تصحيح ذلك قريباً وأن تُسد الفجوة.

ونرحب بالتحقيقات المتواصلة التي يجريها فريق التحقيق في تطوير واستخدام تنظيم داعش للأسلحة الكيميائية والبيولوجية في العراق. وتدين الهند بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت ومن قبل أي كان وتحت أي ظرف من الظروف. ومما يثير القلق بوجه خاص استخدام التنظيم لجامعة الموصل لتنفيذ برنامج منهجي لإنتاج المواد الكيميائية والبيولوجية واستخدامها كأسلحة. وما فتئت الهند تسلط الضوء على التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين الناجم عن حيازة تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل. ويتعين على المجتمع الدولي أن يولي اهتماماً أكبر لتلك المسألة لأن الجماعات الإرهابية يمكن أن تستنسخ هذا النموذج في أماكن أخرى.

أُحييت في الأسبوع الماضي ذكرى ضحايا هجمات مومباي الإرهابية الغادرة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر في الهند والعديد من البلدان الأخرى. وسواء أكانت مومباي أو الموصل، فإن الهند تؤمن إيماناً قوياً بأن مصداقية كفاحنا الجماعي ضد الإرهاب لا يمكن تعزيزها إلا بعد أن نتمكن من ضمان المساءلة عن الأعمال الإرهابية الخطيرة واللاإنسانية التي يرتكبها الإرهابيون. وعلينا أن نتخذ تدابير قوية ضد أولئك الذين يشجعون الإرهاب ويدعمونه ويمولونه.

لقد قدم شعب العراق تضحيات هائلة في كفاحه ضد تنظيم داعش. وينبغي تحقيق العدالة لضحايا جرائم التنظيم وأسرهم. ولا يمكن أن يحدث ذلك ما لم تتم محاسبة المسؤولين عن هذه الفظائع. ومن شأن تنفيذ ولاية الفريق بصورة كاملة وفي حينه أن يسهم في تأمين العدالة للمتضررين. وأكرر مرة أخرى أن الهند على استعداد لتقديم دعمها لفريق التحقيق في هذا الصدد.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أنضم أيضاً إلى المتكلمين الآخرين في تهنئة المكسيك على رئاستها الناجحة جداً لمجلس الأمن وأهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم تلك المهمة لهذا الشهر. وأرحب بالسيد ريتشر في هذه الجلسة وأشكره على تقديم لمحة عامة مفصلة عن التحقيقات الجارية في الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق. ومن الإيجابي أن نسمع أن فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد استعاد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، القدرة التشغيلية الميدانية الكاملة.

في وقت سابق من هذا الأسبوع، وخلال اجتماع بصيغة آريا حول المساءلة في سورية، سمعنا عن التحديات التي تواجه جمع الأدلة المتعلقة بجرائم الحرب المرتكبة في سورية. وأعتقد أن العمل الممتاز الذي يقوم به الفريق يمكن أن يكون مثالاً يحتذى لإظهار كيف يمكننا إنهاء الإفلات من العقاب والمساعدة على تحقيق العدالة للضحايا من خلال نهج كلي.

وأشدد على أهمية مواصلة عمل الفريق من خلال الوحدات الخاصة المعنية بقضايا الجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال مع التركيز على حماية الشهود، فضلاً عن تقديم الدعم النفسي للشهود والناجين.

وتؤيد إستونيا فريق التحقيق تأييداً تاماً في جهوده الرامية إلى تعزيز قدرة السلطات العراقية وتشيد بالتقدم الكبير المحرز في استخدام الموارد الجديدة والابتكارات التقنية. وأود بصفة خاصة أن أبرز مشروع رقمنة الأدلة، الذي شهد حفظ ورقمنة أكثر من مليوني صفحة من الوثائق خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ويجب أن يظل التنسيق الوثيق مع السلطات العراقية أولوية بالنسبة للفريق. ويساعد هذا التعاون على تيسير اعتقال الأفراد الذين يُعتقد أنهم أعضاء نشطون في تنظيم داعش، مما يؤدي إلى أن يصبح العراق أكثر أمناً. وهي خطوة بارزة، أعتقد أنها تمهد الطريق لأنشطة مشتركة أقوى في المستقبل.

وأتطلع إلى إطلاق سلسلة الحوار بين الأديان في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢. ومن شأن هذه المبادرات التي يقوم بها الفريق، بالتعاون مع مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، أن تتيح المزيد من التواصل المكثف مع الطوائف الدينية المحلية.

وتواصل إستونيا تثمين الجهود المتواصلة التي يبذلها فريق التحقيق من أجل الإسهام في عمليات المساءلة الجارية في العراق، مع الاحترام الكامل لمبادئ الأمم المتحدة وأفضل ممارساتها.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بالمستشار الخاص ريتشر في مجلس الأمن. كما يسعدنا حضوره هنا بصفته الجديدة: المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتوفر تجربته السابقة في بلده الأصلي في محاكمة أعضاء مزعومين في داعش بتهمة الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد الطائفة الأيزيدية في العراق ميزة مفيدة جدا في سعينا المشترك لتحقيق العدالة لآلاف ضحايا حملة داعش المروعة، وأشكره على إحاطته اليوم.

جزمت الولايات المتحدة في عام ٢٠١٦ بأن تنظيم داعش مسؤول عن أعمال إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وتطهير عرقي.

وتدعم الولايات المتحدة الضحايا في العمل لضمان محاسبة المسؤولين. ويقوم فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بدور حاسم في ذلك الجهد. وسنواصل العمل مع الفريق لضمان جمع الأدلة على الفظائع التي ارتكبتها داعش ومعالجتها ومشاركتها من أجل التحقيق مع المسؤولين عن تلك الفظائع، بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب، ومقاضاتهم من المحاكم الوطنية.

وتحقيقا لهذه الغاية، أثلج صدرنا أن نستمع اليوم من المستشار الخاص عن نجاح الفريق في دعم السلطات العراقية لتحويل الأدلة المادية إلى ملفات رقمية قابلة للبحث. وبتحويل أكثر من مليوني وثيقة

بالفعل إلى ملفات رقمية، يقدم الفريق الخدمات الأساسية إلى شعب العراق والمجتمع الدولي سعيا لتحقيق العدالة. إضافة إلى ذلك، وكما سمعنا هذا الصباح، أسفر التحقيق الذي أجراه الفريق عن أدلة على أن قوات داعش شنت صباح يوم ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ هجوما على سجن بادوش المركزي بالقرب من الموصل، الذي كان يؤوي حوالي ٣ آلاف سجين، وأعدمت عدة مئات من السجناء معظمهم من الشيعة. والتحقيق الذي يجريه الفريق في تلك الجريمة البشعة خطوة حاسمة الأهمية في السعي إلى تحقيق العدالة لأسر الضحايا.

ونعتقد أن فعالية الفريق تزداد عندما يعمل بشكل وثيق مع حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان. ونشجع فريق التحقيق على مواصلة التنسيق الوثيق مع الحكومة العراقية الجديدة للبناء على التعاون الجيد الذي شهدناه في الماضي، وكذلك مواصلة مشاركته مع الكيانات العراقية لإنفاذ القانون والكيانات القضائية، فضلا عن المجتمع المدني، بما في ذلك مجموعات الضحايا والمنظمات غير الحكومية والسلطات الدينية. وتحث الولايات المتحدة العراق على اعتماد تشريع سيوفر أساسا للحكومة العراقية لمحاكمة الجرائم الوحشية، بما في ذلك تلك التي يرتكبها تنظيم داعش. وسيكون هذا القانون ضروريا للانتهاء من وضع ترتيب يتشاطر الفريق بموجبه الأدلة مع السلطات العراقية المختصة وفقا لاختصاصاتها.

وتحث الولايات المتحدة الدول الأعضاء – بما فيها العراق – على إعادة مواطنيه الذين انضموا إلى داعش ومحاكمتهم، حسب الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم أن تقوم جميع الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، بإعادة تأهيل وإعادة إدماج أفراد أسر أولئك الذين سافروا إلى العراق وسورية للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وكما يشهد المستشار الخاص، قدم فريق التحقيق دعما قيما للدول الأعضاء، بما فيها الولايات المتحدة، للتحقيق مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومقاضاتهم.

وفي الختام، أكدت الولايات المتحدة، من خلال حوارنا الاستراتيجي مع العراق، التزامها بدعم وحدة أراضي العراق واستقراره وازدهاره. إن محاسبة تنظيم داعش على ما ارتكبه من فظائعه وتعزيز العدالة لضحايا التنظيم في العراق خطوة مهمة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية العراقية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل النيجر.

أود أن أشكر السيد كريستيان ريتشر على إحاطته. كما أغتنم هذه الفرصة لأهنئه على تعيينه وأتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد في رئاسة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. إن العمل الذي يقوم به ضروري لضمان المساءلة عن الجرائم التي يرتكبها إرهابيو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والمعروف أيضًا باسم داعش، وبالتالي في تحقيق المصالحة فيما بين أبناء شعب العراق.

وسعدنا بالفعل بصدور الإدانات الأولى لممثلي داعش في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر في ألمانيا، وندعو جميع الدول إلى تعزيز تعاونها مع فريق التحقيق لتحديد جميع المشتبه في ارتكابهم جرائم الإرهاب واعتقالهم وتقديمهم إلى العدالة. وفي هذا الصدد، وقعت حكومة النيجر في أيار/مايو ٢٠١٩ في نيامي اتفاق تعاون مع فريق التحقيق من أجل الاستفادة من خبراته في هذا المجال.

وإذ أعود إلى مسألة العراق، أود بداية أن أشيد بالتعاون القوي بين فريق التحقيق والسلطات العراقية في تنفيذ القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، ولا سيما في المساعدة المتعلقة بمشروع الرقمنة المتعلق بالبيانات التي جمعت في التحقيقات، وتوفير المعدات التقنية لدعم فتح المقابر الجماعية، وفي المقام الأول، التدريب المتقدم في القانون الجنائي الدولي لقضاة التحقيق العراقيين.

ونشجع السيد ريتشر وفريق التحقيق لديه على المثابرة على نفس المنوال من أجل وضع الصيغة النهائية لموجزات القضايا المتعلقة بالجرائم الأخرى التي ارتكبها مقاتلو داعش أيضا. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بتحقيق إنجاز جديد في أعمال التحقيق الأساسية التي يقوم بها الفريق، وذلك باستكمال موجز قضية ثالث يتعلق بالتحقيق الذي أجراه في مذبحة السجناء وأغلبهم من الشيعة، والتي وقعت في

١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في سجن بادوش المركزي. وسيتيح الاحتفال بإعادة رفات الضحايا الذي سيقام في قرية كوجو في أوائل كانون الأول/ديسمبر للعديد من الأسر أن تمضي في إجراءات الدفن في نهاية المطاف وفقا لرغبات وتقاليد مجتمعها المحلي.

كما أن التقدم المحرز في التحقيقات التي أجراها فريق التحقيق في برنامج الأسلحة الكيميائية لتنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك إعادة تحويل جامعة الموصل إلى مركز للبحوث والتطوير لمثل هذه الأسلحة، أمر يستحق الثناء.

وفي سياق التقدم المحرز أيضًا، أود أن أبرز التقدم الذي تحقق في عمل وحدة الجرائم المالية داخل فريق التحقيق في جمع الأدلة المتعلقة بالعمليات الداخلية لخزانة داعش، وكذلك هوية أعضاء داعش الذين تصرفوا بصفتهم الممولين الموثوق بهم. وفيما يتعلق بتلك النقطة، يلاحظ وفد بلدي أنه من الضروري محاسبة الذين دعموا أو استفادوا ماليا من الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية.

ونؤكد مجددا دعمنا لوضع اتفاق بين فريق التحقيق والقضاء العراقي لتيسير تبادل المعلومات بشأن الجرائم المالية التي ارتكبها داعش في العراق، وفقا لولاية الفريق. وهذا سيعزز دون شك التعاون في التحقيق مع أولئك الذين يسروا واستفادوا مالياً من الجرائم التي ارتكبتها المنظمة الإرهابية في العراق، ومحاكمتهم، لأنهم أيضاً مذنبون بارتكاب هذه الجرائم بالتبعية.

ويؤيد وفد بلدي استمرار إدماج الأدوات التكنولوجية المتقدمة في عمل الفريق، ولا سيما الشراكة مع شركة مايكروسوفت في استخدام الذكاء الاصطناعي لجمع البيانات. إن التقدم المحرز في تنفذ منبر مصمَّم خصيصا لإثراء البيانات باستخدام أحدث التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي (زيتيو) الذي طوره الفريق مع شركة مايكروسوفت، خبر سار.

وختاما، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا دعمه لأحكام القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، فضلا عن دعمه لعمل فريق التحقيق الرامي إلى تحديد المسؤولية والمساءلة عن الأعمال التي قد تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية ارتكبها مقاتلو داعش.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد بحر العلوم (العراق)**:** يشرفني أن استهل كلمتي ممثلا لبلدي للإعراب عن الشكر والامتنان لجهود الأمم المتحدة بأجهزتها الرئيسية ومكاتبها من خلال قراراتها وتوصياتها ومقرراتها، وللجهود الدولية كافة، في مساندة العراق لمكافحة الإرهاب وملاحقة الإرهابيين. كما وأتقدم بالتهنئة لجمهورية النيجر على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، متمنياً لسعادة الممثل الدائم لجمهورية النيجر التوفيق والنجاح في هذه المهمة، كما أتقدم بالشكر لدولة المكسيك على توليها رئاسة المجلس الشهر المنصرم وإدارتها المميزة. كما أغتنم الفرصة لتهنئة السيد ريتشر على اختياره المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام متمنيا له التوفيق والنجاح في مهمته الإنسانية. كما وأقدم شكري له على الإحاطة التي تقدم بها من خلال استعراض أهم فقرات التقرير السابع أمام مجلسكم الموقر.

في البدء، أود الترحيب بصدور القرار ٢٥٩٧(٢٠٢١)، المتضمن الموافقة على طلب الحكومة العراقية تمديد ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (يونيتاد) لمدة عام واحد، تنتهي في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢. ونتطلع إلى بذل المزيد من الجهد والاهتمام اللازم لملاحقة المتورطين والداعمين والممولين لتنظيم داعش الإرهابي ماليا ولوجستيا وسيبرانيا، فضلا عن جرائم تهريب النفط والآثار التي مارسها التنظيم خلال فترة سيطرته. وفي هذا السياق، يرحب العراق بقرار المحكمة الجنائية الألمانية في ألمانيا بحق أحد عناصر داعش الإرهابي، ويعتبره إنصافا للضحايا وبداية

مهمة للمساءلة الدولية لعناصر داعش عن جرائمهم ضد أبناء الشعب العراقي، وعدم توفير ملاذات آمنة لهم.

وفي إطار ما استعرضه السيد ريتشر في إحاطته، نشيد بما جاء في التقرير السابع لفريق اليونيتاد الذي أورد عدة نقاط مهمة، عكست مدى التقدم المحرز في أنشطته ووصوله إلى هذه المراحل من عمله في العراق من خلال المشاركة والتعاون مع حكومة العراق؛ وتحقيق المساءلة بالتعاون مع الجهات الوطنية العراقية ذات العلاقة، وتقديم الدعم للإجراءات المحلية الوطنية الجارية، وتعزيز المساءلة على الصعيد العالمي، وضرورة الانتقال من التحقيقات وجمع الأدلة إلى المحاكمات وتقديم الجناة إلى القضاء الوطني العراقي.

جاءت هذه الفقرات مكملة مع التقرير السادس لفريق يونيتاد لكن بدون أن تضيف خطوات فعلية وعملية لتحقيقها. فقد أشار التقرير السادس صراحة إلى أن التقدم المحرز في عمل الفريق وجمع الأدلة تسمح بإجراء المحاكمات على الصعيد الوطني لمرتكبي الجرائم من عناصر تنظيم داعش في نهاية هذا العام أو مطلع العام القادم، وما نأمله ونشدد على ضرورته وأهميته للعراق وللمجتمع الدولي، هو اتخاذ خطوات سريعة فعلية وعملية في تقديم الأدلة إلى الحكومة العراقية وإجراء المحاكمات الوطنية.

إن موقف حكومة بلدي من الإرهاب كان ولا يزال يكمن في اتخاذ ودعم الإجراءات الرامية إلى استئصال هذه الآفة الخطيرة، إذ تعمل حكومة بلدي على بناء القدرات الوطنية لطواقمها العاملة في مجال مكافحة الإرهاب، وتعزيز النظام القضائي، بما ينسجم مع مبادئ حقوق الإنسان واحترام التزامات العراق الدولية وكما هو منصوص عليه في الدستور العراقي؛ واتخاذ الاستعدادات القانونية اللازمة لاستخدام الأدلة، بعد استلامها من فريق التحقيق (يونيتاد) أمام المحاكم الوطنية، بما يعزز قدراتها القانونية والقضائية.

فقد تمت القراءة الأولى من قبل مجلس النواب العراقي لمشروع قانون تعديل قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ عن جرائم تنظيم داعش في العراق تمهيدا لتشريعه؛ والذي سوف يكفل استخدام الأدلة أمام القضاء العراقي على ما ارتكبه عناصر داعش من جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ضد أبناء الشعب العراقي. وإن أي تأخير في عملية تسليم هذه الأدلة سوف لا تعطي رسائل طمأنينة أو رسائل إيجابية للمجتمع العراقي ولذوي الضحايا بالإضافة إلى حكومة العراق التي تجدد ثقتها بولاية الفريق سنويا رغبة في تقديم الجناة إلى المحاكم إنصافا للضحايا ولذويهم.

وفي هذا الإطار، نود التأكيد أيضا على أن يكون عمل فريق التحقيق (يونيتاد) وفقا للاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة على أراضيه، وبحق مواطنيه، وضرورة الالتزام بولاية الفريق والمدد الزمنية المحددة التي تم تمديدها بموافقة وطلب حكومة بلدي. إذ يتعين تحقيق العدالة، إنصاف الضحايا وعدم إفلات الإرهابيين من العقاب، وأن لا يؤدي مضي الوقت ومرور الزمان إلى طمس الكثير من الأدلة واختفائها، ذلك أن تحقيق العدالة من شأنه أن يؤدي إلى تعافي الضحايا وإدماجهم في المجتمع.

إن حكومة بلدي تراقب لتقييم عمل الفريق خلال ولايته لهذا العام. ومن هنا، نؤكد على ضرورة إعداد الخطة الاستراتيجية وبالتعاون مع اللجنة التنسيقية الوطنية العراقية من اجل تحقيق أهداف ملموسة لعمل الفريق. وبذات الوقت، تؤكد حكومة بلدي التزامها بالتعاون مع فريق التحقيق الدولي وتقديم المساعدة للفريق من خلال اللجنة التنسيقية الوطنية المختصة لدعم وإسناد ولاية عمل فريق التحقيق الدولي، وفقا للاحترام الكامل للسيادة العراقية وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة على إقليمه وبحق أبناء شعبه.

ونرى أن أي استخدام للأدلة الجنائية خارج نطاق الولاية القضائية العراقية يجب أن يكون بالتنسيق مع الحكومة العراقية والسلطة القضائية العراقية وبموافقتهما، استنادا إلى الفقرة (٥) من قرار مجلس الأمن (٢٣٧٩) ٢٠١٧.

وفي ضوء ما تقدم، نتطلع بهذا الخصوص إلى أهمية حصول حكومة بلدي على نتائج التحقيقات والأدلة التي قام فريق التحقيق طوال المدة السابقة بجمعها في العراق، طبقا للفقرة ٣٩ من قواعد

الاختصاص، والتي كلفت فريق التحقيق بموجب ولايته بتقديم المساعدة القانونية المناسبة إلى حكومة العراق، وبناء قدراته من أجل تقوية محاكمه ونظامه القضائي؛ وكذلك عملا بمبادئ العدل والإنصاف لكون الشعب العراقي هو المتضرر الرئيس من أفعال وجرائم تنظيم داعش الإرهابي في العراق، وليكون محفزا للاستمرار في كشف المزيد من الأدلة على الجرائم الأخرى التي ارتكبها التنظيم الإرهابي بحق أفراد الشعب العراقي، والمضي قدما باتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ هذه الأدلة وتخزينها في العراق، وفقا للقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) وقواعد الاختصاص.

ختاما، أود، سيدي الرئيس، أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا لكم ولأعضاء المجلس الموقرين، وللدول الصديقة كافة التي قدمت الدعم إلى بلدي في مواجهة الإرهاب، وهو ما يستدعي الاستمرار بالعمل سوية لتقديم الجناة أمام القضاء الوطني، وكذلك الشكر والتقدير مرة أخرى للسيد ريتشر وفريقه متمنيين له التوفيق والنجاح في عمله الجديد.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.